

الدنيا والنباه في الحكايات والسنن لأحمد بن محمد بن الرفعة

حقيقه وعلق عليه

الدكتور

عبدالمجيد السائر زؤوف

جامعة بغداد - كلية التربية

المؤلف :

هذا الراي ان جميع من اخذ عنهم الفقه والحديث وسائر العلوم كانوا ممن توفى في اواخر حياته او نحو ذلك ، مما دل على انه تلقى العلم عنهم وهو كبير على خلاف المعتاد في تعليم الناشئة في ذلك العصر ، وكل عصر .

اخذ ابن الرفعة بالتعلم بتشجيع من الشيخ تقي الدين ، فحضر مجلس قاضي مصر انذاك ، وظهر فيه نبوغا فريدا في البحث والتتبع ، ثم مضى في اتمام علومه ، فأخذ الفقه عن كبار علماء عصره ، منهم :

- ١ - الشيخ جعفر بن عبدالرحيم القنائي
 - ٢ - الشيخ جعفر بن يحيى المخزومي ، ظهر الدين التزمني
 - ٣ - الشيخ سديد الدين التزمني
 - ٤ - القاضي ابن بنت الاعز
 - ٥ - القاضي محمد بن الحسين الحموي ، ابن رزين
 - ٦ - الشريف العباسي
 - ٧ - محمد بن علي ابن دقيق العيد
- وسمع الحديث النبوي من جماعة ، منهم :
- ٨ - عبدالرحيم الدميري ، محيي الدين
 - ٩ - علي بن محمد الصواف

هو ابو العباس احمد بن محمد بن مرتفع بن حازم (١) بن ابراهيم بن العباس الانصاري المصري الشافعي ، نجم الدين ، المعروف بابن الرفعة . و اضاف صاحب الشذرات (٢) الى القابه : البخاري ، نسبة الى بخارى ، في حين لم نجد في مصادر ترجمته الاخرى ما يؤيد هذه النسبة ، بل يفهم منها انه لم يغادر مصر في حياته الا لاداء فريضة الحج .

ولد ابن الرفعة في القاهرة سنة ٦٤٥ هـ . اي في السنين الاخيرة من حكم الايوبيين ، وكان في نشأته فقيرا الى الحد الذي اضطره للعمل كمباشر (٣) في بعض جهات مصر . وعندما لامه احد صلحاء عصره ، هو الشيخ تقي الدين الصائغ ، على عمله هذا - والظاهر انه توسم فيه خيرا - اعتذر بالضرورة (٤) . ويفهم من هذا ان ابن الرفعة لم يشتغل بالعلم حتى بلوغه مبلغ الرجال ، ويؤيد

(١) في طبقات الشافعية الكبرى للسبكي (١٧٧/٥ ط عيسى البابي ١٩٦٤) : صادم بالصاد .

(٢) شذرات الذهب ٢٢/٦ (القاهرة ١٣٥٠) .

(٣) المباشر هنا : الموظف . انظر القلقشندي : صبح الاعشى ٥٢/٣ .

(٤) ابن حجر العسقلاني : الدرر الكامنة ٣٠٥/١ (بتحقيق محمد سيد جاد الحق القاهرة ١٩٦٢) .

يكمل (١٠) فاكمله غيره (١١) . ووصف بأنه « اعجوبة في كثرة النصوص والمباحث » (١٢) .

٣ - النفائس في هدم الكنائس . وهو مختصر علقه في رمضان سنة ٧٠٧هـ (١٣) .

٤ - الايضاح والتبيان في المكيال والميزان . وهي الرسالة التي تقوم بنشرها .

توفي ابن الرفعة في ثامن عشر شهر رجب سنة ٧١٠هـ (١٤) . وقد اثنى عليه معاصروه ومؤرخو سيرته الثناء الجميل . فقال السبكي « شافعي الزمان ، ومن القت اليه الائمة مقاليد السلم والامان .. ولقد كان عصره محشوا بالائمة الا انها سلمت واذنعت .. سار اسمه في مشارق الارض وغاربها وطار ذكره ملء حواضرها ونواديها وقفاريها وسباسبها ، ذو ذهن لا يدرك في سرعة الادراك » (١٥) . ووصفه بمثل ذلك الاسنوي ، وقال « كان اعجوبة في استحضار كلام الاصحاب لاسيما من غير مظانة ، واعجوبة في معرفة نصوص الشافعي واعجوبة في قوة التخريج ، دينا خيرا محسنا الى الطلبة » (١٦) وقال اليافعي « حامل لواء الشافعية في عصره .. احد الائمة الاجلة علما وفقها وديانة » (١٧) .

الرسالة :

عنون ابن الرفعة رسالته هذه ب « الايضاح والتبيان في المكيال والميزان » (١٨) وربما كان للسجعة اثر في هذا العنوان ، والا فانه قدم الكلام في الميزان على كلامه في المكيال ، والحق به فصلا في الاطوال ، لم يشر اليه في العنوان ايضا . وقد

- (١٠) كشف الظنون ٢٠٠٨ وفي شذرات الذهب انه في نحو اربعين مجلدا .
- (١١) الدرر الكامنة ٣٠٤/١ .
- (١٢) ابن العماد الحنبلي : شذرات الذهب ٢٢/٦ .
- (١٣) كشف الظنون ١٩٦٦ .
- (١٤) الدرر الكامنة ٣٠٤/١ .
- (١٥) طبقات الشافعية الكبرى ١٧٧/٥ .
- (١٦) الاسنوي : طبقات ٦٠١/١ .
- (١٧) اليافعي : مرآة الجنان ٢٤٩/٤ (بيروت ١٩٧٠) .
- (١٨) هذا العنوان هو الذي تحمله مخطوطته الفريدة المحفوظة في دار الكتب المصرية بالقاهرة . وورد في ايضاح الكنون ١٨٥/١ وهدية العارفين ١٠٣/١ .

تولى ابن الرفعة عدة مناصب شرعية مهمة بعد اتمامه تعليمه ، وظهور نبوغه في الفقه بخاصة ، فصار قاضيا في الواحات بمصر ، ثم ولى امانة الحكم ثم حسبة مصر (القاهرة) والوجه القبلي من عملها ردحا من الزمن حتى وفاته (هـ) .

ولم ينقطع - اثناء توليه اعماله تلك - عن التدريس والافادة في المدارس المهمة المشهورة في مدينته القاهرة ، فدرس في « المدرسة المعزية » وفي « المدرسة الطبرسية » ، وكان في تدريسه مثالا للعالم المتواضع ، والاب الحاني ، فكان « كثير الاحسان الى الطلبة بماله وجاهه ، مساعدا لهم بما تصل اليه قدرته » (١٩) .

ويبدو ان وظائفه كانت تدر عليه دخلا طيبا ، مكنه من توظيف بعضه في بعض المشروعات الاقتصادية ، فكان له « مطبخ سكر » ، وقد وقف شيئا من امواله على « سبيل ماء » في السويس وهي احدي منازل الحاج (٧) .

صنف ابن الرفعة جملة من الكتب المفيدة في مجال اختصاصه ، وصلنا من اسمائها ما يأتي :

١ - الكفاية (او كفاية النبيه) في شرح التنبيه و « التنبيه » احد الكتب الخمسة المشهورة المتداولة لدى الشافعية . قال صاحب كشف الظنون في وصفه « هو شرح كبير في نحو عشرين مجلدا لم يعلق على التنبيه مثله ، مشتمل على غرائب وفوائد كثيرة » (٨) وقال الاسنوي « جمع فيه فاوعى » (٩) .

٢ - المطلب في شرح الوسيط ، و « الوسيط » في فروع الفقه الشافعي للإمام ابي حامد الغزالي (ت ٥٠٥ هـ) . قيل انه بلغ ستين مجلدا ولم

- (٥) الاسنوي : طبقات الشافعية ٦٠١/١ (بتحقيق عبدالله الجبوري بغداد ١٩٧٠) .
- (٦) الدرر الكامنة ٣٠٤/١ .
- (٧) المصدر نفسه .
- (٨) كشف الظنون ٤٩١ (استانبول ١٩٤١ - ١٩٤٣) .
- (٩) الاسنوي : طبقات ٦٠١/١ .

وردت الإشارة الى هذه الرسالة بعنوانات شتى ، فسمها صاحب الدرر الكامنة « حكم المكيال والميزان » (١٩) ودعاها الذهبي « التبيان » فحسب (٢٠) ، ونوه بها الاسنوي بقوله « وله تصنيف لطيف في الموازين والمكايل » (٢١) .

وتبرز أهمية هذه الرسالة من ان مؤلفها تطرق فيها الى جملة من المسائل الشائكة في تاريخ التراث العلمي العربي ، وهي المسائل المتعلقة بضبط الاوزان والمكايل والاطوال . وان قيامه بالجمع بين هذه المسائل ، في رسالة واحدة ، يدل على ريادته في هذا المجال ، اذ لم نعرثر على من سبقه في ذلك . ولاشك في ان رسالته هذه هي من اوائل الرسائل المعروفة في علم الاوزان والمكايل والاطوال ، ولا ادل على ذلك من انه لم يعتمد في مصادره رسائل و كتب مفردة في هذا العلم ، وانما رجع الى كتب الحديث الشريف والفقه رأسا ، وهي المصادر الاصلية للمعلومات عن هذه الامور . ويظهر انه احس بعدم اجابة كتب الفقهاء على كل ما كان يثيره البحث من اسئلة، ولذا فقد حاول التماس معلومات اخرى من كتب غيرهم ، فصرح بنقله من كتب الهندسة لانه لم ير في كتب اصحابه من الفقهاء ما يشفي غليله . واعترف ايضا بشحة المعلومات عن مسائل الاطوال، ولذلك فان ما كتبه عنها جاء مبتسرا الى حد كبير .

وللرسالة جانب مهم اخر ، فان مؤلفها عني بالبحث في الاوزان والمكايل التي كانت معروفة في عصره ، فحدد العلاقة بين هذه المقاييس وما آلت اليه لدى معاصريه . ولا نشك في ان هذا التحديد هو هدف رسالته وغايتها ، نظرا للتغيرات الكثيرة التي طرأت على هذه المقاييس في القرون الاخيرة ، وبخاصة في عهد الايوبيين والمماليك ، مما يستدعي البحث في شرعية ما احدثته هذه

(١٩) ٣٠٤/١ .

(٢٠) النقود العربية ٧٦ (حرره : انستاس الكرمل ، القاهرة ١٩٣٩) .

(٢١) طبقات الشافعية ٦٠١/١ .

التغيرات من امور تتعلق بالمسائل الشرعية من زكاة وصدقة واجارة وبيع وغيرها . ويظهر ان ابن الرفعة استفاد من منصبه كمحتسب في تحديد تلك العلاقة ، مستندا الى ما وجدته من مقاييس قديمة ، كانت محفوظة في دار الحسبة بالقاهرة .

اعتمد ابن الرفعة على الكتب المؤلفة في فروع الفقه الشافعي غالبا وقد صرح بعنوانات بعض مصادره ، واغفل ذكر معظمها ، مكتفيا بأسانيد مرسله ، كقوله « نقل بعض مشايخي » و « قالوا » و « قال بعضهم » و « ذكر الاصحاب » و « بعض الناس .. قال » .

فمن المؤلفين الذين صرح بأسمائهم ، او نوه بذكر عناوناتهم ، نذكر :

- ١ - الامام الشافعي (ت ٢٠٤هـ) في « الام »
- ٢ - اسماعيل بن يحيى المزني (ت ٢٦٤هـ) في « مختصر الام »
- ٣ - علي بن محمد الماوردي (ت ٤٥٠هـ) في « الاحكام السلطانية »
- ٤ - ابراهيم بن علي الشيرازي (ت ٤٧٦هـ) في « المذهب في الفروع »
- ٥ - محمد بن هبة الله البندنجي (ت ٤٩٥هـ) في بعض كتبه .
- ٦ - صاحب البحر (ولعله عبدالواحد الروياني المتوفى سنة ٥٠٢هـ)
- ٧ - عبدالحق بن عطية المحاربي (ت ٥٤٢هـ) .
- ٨ - عبدالكريم الرافي (ت ٦٢٣هـ) في « المحرر »
- ٩ - عماد الدين عبدالرحمن ابن السكري (ت ٦٢٤هـ) .
- ١٠ - يحيى بن شرف النووي (ت ٦٧٧هـ) في « المجموع شرح المذهب » .

ونظرا لاهمية رسالة ابن الرفعة وريادتها في موضوعها ، فانها اصبحت مصدرا لغير واحد من المؤلفين في علم النقود والاوزان والمكايل ، فنقل عنه المقرئ (ت ٨٤٥هـ) نصا طويلا عن نسبة الحبة الى المثقال ، والدرهم ، وهذه النسبة مما

انفرد به ابن الرفعة وان كان قد ذكر انى نقلها
عن « بعض الناس » وهي تمثل الاساس النظري
الذي تستند اليه الاوزان الاسلامية الشرعية . كما
نقلها عنه ، او عن المقرئ ، مصطفى الذهبي
الشافعي من اهل المائة الثالثة عشرة .

من الرسالة نسخة خطية فريدة ، محفوظة
في دار الكتب المصرية بقم (٤٠١١ فقه الشافعي) ،
وهي تقع في سبع اوراق . ومكتوبة بخط حسن
معتاد ، ولعلها مما يرقى الى القرن العاشر
للهجرة .

ولقد عمدنا عند تحقيق هذه الرسالة ،
الى التزام الامور الاتية :

١ - رجعنا الى ما اشار اليه المؤلف من كتب
ورسائل فقابلناه على المخطوطة للتثبت من صحة
النقل واشرنا الى اوجه الاختلاف في الهامش .

٢ - عرفنا - بايجاز - باعلام المؤلفين
وغيرهم ممن استند اليهم المؤلف في بحثه .

٣ - اعدنا حساب المسائل التي اشار اليها
المؤلف وقابلنا ذلك على النتائج المتحصلة لديه ،
واثبتناه في مواضعه .

وختاما ، نرجو ان نكون قد وفقنا في خدمة
هذا الاثر المهم من تراثنا العلمي العربي والله من
وراء القصد .

قال الشيخ الامام العالم نجم الدين أبو العباس أحمد بن محمد بن علي بن الرافعة الأنصاري الشافعي رحمه الله :

الحمد لله على نعمه المتوالية على مر الزمان، الأمر عبادته - خصوصاً أولي الأمر منهم - بالعدل والاحسان ، والمفضل الأمة الحنيفية المحمدية على سائر الأديان ، والمأنح أهلها بما فيه قوام الدين من حفظ الأموال التي جعلها في الحرمة كالإبدان ، إذ نهأهم عن التطفيف في المكيال لأنفسهم وأمرهم بالقسط في الميزان، أمراً خاصاً بعد عام إذ هو من جملة الأمر بالعدل والاحسان، ليعلم تأكده في نظره تأكيداً يقتضي تقريره في الأذهان . فقال عز [من] قائل في مُحْكَم القرآن مقروناً برفع السماء المذكورة في معرض الاستان^(١) : « والسَّما رُفِعَها وَوَضَعَ المِيزان ، ألا تَطْغوا في المِيزان ، وأقيموا الوِزْنَ بالقِسطِ ولا تَخْسروا المِيزان »^(٢) . وأوعد المطففين في الكيل لأنفسهم والمُخْشِرِينَ فيه عند استبقاء الغير بالويل وهو من أودية النيران^(٣) . والصلاة والسلام الأتمان الأكملان على سيدنا محمد ولد عدنان الذي جاء بالبيئات والهدى والبرهان ، وعلى آله وصحبه المشايخ على إمثال أوامر القرآن ، المتجنبين من نواحيه وما قاربها حذراً من الوقوع في الخسران ، رضي الله عنهم أجمعين وعن التابعين لهم باحسان الى يوم الدين .

أما بعد ، فانه وقع في هذا الزمان ، وهو عام ثلاث وسبع مائة للهجرة النبوية^(٤) ، إختلاف بين أهله المتولين لبعض أمره ونهيه في شيء وقع فيه التماس الفتوى طلباً للتزود بزيادة التقوى ، وهو بيان الذراع والكيل والوزن بياناً يبلغ فيه الغاية القصوى . فأجبتُ أن أجمع في ذلك ما حضرني من ما وقعتُ من كلام أصحابنا^(٥) فيه ، مع تبنُّذ من كلام غيرهم مستمسكاً فيه - إن شاء الله - بجبله الأقوى ، مبتدئاً بأصل عليه يُبنى ، هو : انه لا يجوز تغيير ما قرَّره الشرع من الكيل والوزن بنقص ولا بزيادة كما دل على ذلك قول من أوجب علينا العبادة

(١) كذا في الأصل .

(٢) الرحمن ، آية : ٧-٩

(٣) يشير الى قوله تعالى « ويل للمطففين ، الذين اذا اكتالوا على الناس يستوفون ، واذا كالوهم او وزنوهم يخسرون » (المطففين ، آية ١) .

(٤) تقابل سنة ١٣٠٣ ميلادية .

(٥) يريد اتباع مذهب الشافعي .

وارشدنا^(٦) (و ٢ أ) بلطفه للإفادة وحض على إتباع أوامره الظاهرة ، وما دلت على أنه أراد .
 قال الله تعالى في كتابه المبين حكاية عن شعيب المأمور بالأبرار والبنين : « يا قوم أوفوا المكيال
 والميزان بالقسط ولا تبخسوا الناس أشياءهم ولا تعثوا في الأرض مفسدين »^(٧) . قال ابن
 القشيري في تفسيره^(٨) : وليس يريد الله سبحانه وتعالى - بذلك إيفاء ما يكال ويوزن
 لأنه لم يقل : أوفوا بالمكيال والميزان ، بل أراد : لا تنقصوا حجم المكيال والميزان عن المعهود ،
 وكذا الصنجات^(٩) . وهذا وإن كان شرع من قبلنا فأصول شرعنا تقتضيه ، لأن الله تعالى
 علق بكل من الكيل والوزن أحكاماً في الزكوة وغيرها . وفي تجويز تغييرها تعطيل لما ورد به
 الشرع من ذلك ، ويصير مجهولاً لا يهتدى إليه من يعرف صورة الحال . وإذا بقي ذلك لحاله ،
 على الوضع الذي تقرر في صدر الاسلام ، بقيت نصب الشرع معلومة ، وأحكامه محررة ،
 يعرفها من عرف الاصطلاح الأول ومن لم يعرفه . وإذا دل على ذلك أصول شرعنا كان موافقاً لما
 وردت به الآية حكاية عن شرع من قبلنا ، فإقتضى الاحتجاج به اتفاقاً . على إنا نقول [لو]^(١٠) لم
 نجد في أصول شرعنا ما يؤيد ذلك لكان أظهر الوجهين في الحاوي انه شرع لنا ، بل هو الذي
 نص عليه الشافعي - رحمه الله - في « الأم » في كتاب الاجارة^(١١) .

وإذا عرفت ذلك ، إنتقلنا بعده الى في^(١٢) المكيال والميزان ، وبدأنا^(١٣) بالميزان لأن
 منه اذا عرفت ، يعرف حال المكيال . فنقول : انتفق عليه من أصحابنا - فيما وقفت عليه

(٦) في الاصل : لأرشدنا .

(٧) هود : آية ٨٥ .

(٨) لم نتأكد من هذا التفسير ومؤلفه . ولعله « التيسير في التفسير » لعبد الكريم بن هوازن
 القشيري (ت ٤٦٥ هـ) او « تفسير القرآن » لابنه عبد الرحيم بن عبد الكريم القشيري (ت ٥١٤ هـ)
 او لعله لغيرهما من القشيريين .

(٩) الصنج ، والصنجة من الفارسية : سنجة ، وتعني الحجر والوزن ، ويراد بها العيار ، وعلى
 اساس ثقلها تعبر قطعة النقد ، وكانت الصنج تتخذ اول الامر من المعادن ، كالبرنز والحديد ، ثم
 اتخذت من الزجاج ، وعرف استعمال الصنج الزجاجية في عهد عبد الملك بن مروان (٦٥ - ٨٩ هـ)
 لتقدير اوزان السكة على وجه التحديد . ويحمل الصنج عادة رسوم وكتابات تتضمن اسم
 الأمير الذي صنعت برسمه ، وثقلها ، وآيات والفاظ دينية .

انظر عبد الرحمن فهمي محمد : صنج السكة في فجر الاسلام (القاهرة ١٩٥٧) .

(١٠) الزيادة يقتضيها السياق .

(١١) « الاجارات » باب من كتاب « البيوع » وليس كتاباً مستقلاً ، ولم تقف فيه على هذا النص (كتاب
 الأم ، بولاق ١٣٢١ هـ ، ج ٣ ص ٥٢٠) .

(١٢) لعل (في) زائدة .

(١٣) في الاصل : وبدأ .

من كلامهم - أن المثقال من حين وضع لم يختلف في جاهلية ولا إسلام • وعبارة ابن داود أنه لم يختلف في الإسلام • وكذلك قال الشافعي فيه مع الدرهم ما قال ، كما ستعرفه •

قال الشيخ محيي الدين النووي^(١٤) رحمه الله : وزنته ثنتان وسبعون شعيرة من حب الشعير الممتلئ غير خارج عن مقادير الشعير غالباً ، [و] أن يكون مقطوع منه ما دق وطال من طرفي كل شعيرة كما قيده غيره - كما ستعرفه - •

وإذا كان كذلك^(١٥) كانت صنجة سبع مثاقيل تعدل من الشعير الموصوف خمس مائة حبة (و ٢ ب) وأربع حبات • وبعض الناس لم يضبط المثقال بذلك بل بحب الخرّ دل البرّي ، إذ قال ما معناه : (ان^(١٦) الذي اخترع الوزن في الجاهلية^(١٧) بدأ بوضع المثقال فجعله ستين حبة ، زنة كل حبه منها مائة حبة من حب الخرّ دل البري المعتدل • وكان صفة وضعه لذلك ان جعل يوزن المائة حبة من الخرّ دل صنجة ، ثم جعل يوزنها مع الخرّ دل صنجة أخرى ثم أخرى ، فبلغ مجموع الصنج خمسة^(١٨) حبات^(١٩) ، فعمل يوزنها صنجة نصف سدس مثقال ، ثم جمع كل ذلك^(٢٠) وجعل يوزنه صنجة هي ثلث مثقال ، فتركب من ذلك نصف مثقال ، ثم مثقالاً ثم مثقالين ، ثم خمسة^(٢١) مثاقيل ، ثم عشرة ، ثم هكذا الى الألف ، فإذا المثقال عنده بحبات الخرّ دل الموصوف

(١٤) هو الشيخ يحيى بن شرف بن مري النووي دمشقي الشافعي ، محيي الدين (ت ٦٧٧ هـ) ولم يشر المؤلف الى عنوان كتابه الذي نقل منه ، ولكن يفهم مما أورده النووي في كتابه الكبير المسمى « شرح المذهب » (مطبعة الامام بمصر) ان له رأياً مخالفاً لما نقله ابن الرفعة ، فقد نقل ، اي النووي ، (ج ٦ ص ١٦) من كتاب الاحكام للحافظ ابي محمد عبد الحق بن عبد الرحمن بن عبدالله الأزدي رأي ابن حزم وخلاصته ان دينار الذهب بمكة « وزنه ثنتان وثمانون حبة وثلاثة اعشار حبه من حب الشعير وعشر عشر حبة » وقد ايد النووي هذا الرأي ، وشك فيما عداه . والظاهر انه ايد في كتاب آخر له القول بانه يزن ثنتان وسبعون شعيرة ، وهو ما وقف عليه ابن الرفعة ونقله هنا .

(١٥) في الاصل : لذلك .

(١٦) ما بين القوسين يشبه لفظ المقريري في شذور العقود في ذكر النقود (النجف ١٩٦٧) ص ٥ ولم يذكر كلاهما مصدره .

(١٧) في المقريري (ان الذي اخترع الوزن في الدهر الاول) ونسب مصطفى الذهبي (كان حياً ١٢٥٦ هـ) الى ابن الرفعة قوله ان مخترع الوزن من اليونان (تحرير الدرهم والمثقال والرطل والمكيال ، نشره انستاس الكرمللي ، في كتابه « النقود العربية وعلم النميات » القاهرة ١٩٣٩ ، ص ٧٧) وليس في رسالة ابن الرفعة هذه ، ما يوعد انه قال ذلك .

(١٨) في الاصل : خمس .

(١٩) في المقريري : خمس صنجات .

(٢٠) في المقريري : ثم اضعف وزنها ، وهو الصحيح والاصح من ذلك لو انه قال : اضعف وزنها مرتين .

(٢١) في الاصل : خمس .

سنة آلاف حبة . وسبعة مثاقيل تكون اثنين وأربعون ألف حبة ، وعددها (٢٢) يعسر ، فكذلك لم نعد منها الا مائة ، ثم عد بها الى الوزن ما عاد لها) .

واتفق جميع النقلة على ان السبعة مثاقيل تعدل وزن عشرة دراهم من دراهم الاسلام التي استقر عليها الحال حين اتفق على ضربها ، ولفظ الشافعي في ذلك في الأم ، في الجزء الثالث في باب صدقة الورق (٢٣) ، وكذلك في المختصر (٢٤) ، فاذا بلغ الورق خمسة أواق (٢٥) ، وذلك مايتا درهم بدراهم الاسلام ، وكل عشرة دراهم من دراهم الاسلام ، وزن سبعة مثاقيل ذهباً ، مثقال الاسلام . فيكون زنة كل درهم من الشعير الذي وصفناه (٢٦) - بحسب (٢٧) ما سلف - خمسين حبة وخمسي حبة . وقد صرح به الامام الرافعي (٢٨) في كتاب الطهارة (٢٩) حيث قال : اشتهر عن أبي عبيد القاسم بن سلام (٣٠) عن ابن شريح ان درهم الشريعة خمسون حبة وخمسا حبة ، ويسمى ذلك درهم الكيل لأن الرطل الشرعي منه يتركب ، ويتركب من الرطل المد ، ومن المد الصاع . قال : وقال الفقيه عبدالحق بن اسماعيل بن عطية (٣١) : ان الحبة التي يتركب منها الدرهم هي حبة الشعير المتوسط التي لم يقشروقطع من طرفها ما امتد . قال صاحب البحر (٣٢) :

(٢٢) في الاصل : وعددها .

(٢٣) الام ج ٢ ص ٣٣ (بولاقي ١٣٢١) ولفظه « وكل عشرة دراهم من دراهم الاسلام سبعة مثاقيل من ذهب بمثقال الاسلام » .

(٢٤) يريد مختصر كتاب الام تأليف اسماعيل بن يحيى المزني الشافعي (ت ٢٦٤ هـ) وقد طبع على هامش الام من الطبعة البولاقيّة المشار اليها ، وورد هذا النص في ج ١ ص ٢٣٤ .

(٢٥) يريد الاواق الشرعية الموجودة في مكة في صدر الاسلام ، لا الموجودة في مصر في عهده ، وتبلغ الاوقية الشرعية المذكورة وزناً يساوي ٤٠ درهماً .

(٢٦) في الاصل : وضعناه .

(٢٧) في الاصل : بحب .

(٢٨) هو عبدالكريم بن محمد بن عبدالكريم الرافعي القزويني الشافعي (ت ٦٢٣ هـ) وهو من كبار فقهاء الشافعية ، وله تأليف في التاريخ والتراجم والحديث فضلاً عن الفقه . السبكي : طبقات الشافعية الكبرى ١١٩/٥ .

(٢٩) لم يشر الى عنوان الكتاب الاصل ، وكتاب الطهارة الذي ينقل منه قسم من ذلك الكتاب ، وهو « المحرر » في الفقه ، من أشهر كتبه ، وما زال خطياً .

(٣٠) ليس لهذا القول أصل في كتاب الاموال لأبي عبيد القاسم بن سلام (ت ٢٢٤ هـ) ولعله نقله من غير هذا الكتاب .

(٣١) كذا سماه المؤلف ، وورد اسمه في مراجع ترجمته : عبد الحق بن غالب بن عطية المحاربي (ت ٥٤٢ هـ) وهو فقيه أندلسي ، من اهل غرناطة عارف بالاحكام والحديث ، وله كتاب في التفسير وآخر في ذكر مروياته ، ولا ندري من ايهما نقل المؤلف الرافعي ، فكليهما مازال مخطوطاً . انظر الزركلي : الاعلام ٥٣/٤ .

(٣٢) لم يشر الى هذا المؤلف باسمه ، ويوجد غير كتاب مبدوء عنوانه بلفظ « بحر ... » ، واغلب

(وانما (٣٣) جعل كل عشرة بوزن سبعة مثاقيل من الذهب لأن الذهب أوزن من الفضة (٣٤) ، فكأنهم أخذوا حبة من الفضة ومثلها من الذهب بالمساحة ووزنهما فكان وزن الذهب زائداً على وزن الفضة مثل ثلاثة أسباع) فلذلك جعلوا كل عشرة دراهم يعادل سبعة مثاقيل لأن ثلاثة أسباع الدرهم اذا أضيفت عليه بلغت مثقالاً ، فالمثقال اذا نقصت منه ثلاثة أعشاره بقي درهماً (٣٥) . قال ابن داود : والعشرة مثاقيل تكون أربعة عشر درهماً وسبعاً درهماً (٣٦) .

وبعض الناس قال : انما قيل ان كل سبعة مثاقيل تعدل عشرة دراهم ، لأن الواضع للأوزان جعل الدرهم ستين حبة . لكنه قال : ان كل عشرة دراهم تعدل زنة سبعة مثاقيل ، فلزم من ذلك ان يكون جعل كل حبة من حبات الخردل سبعين حبة . ومنها ركب الدرهم فما فوقة الى الألف كما تقدم قبله في المثقال (٣٧) ، وقد رأيت في بعض كتب الهندسة ولم أره في كتب أصحابنا .

والضبط بحب الخردل أحسن من ضبطه بحب الشعير لقلة التفاوت فيه . وعلى الجملة فقد قالوا : انه كان في الجاهلية دراهم مختلفة ، طبرية ، وهي منسوبة الى بلد طبرية (٣٨) — كما يشير

الظن انه من كتب الفقه الشافعي ، واشهر كتاب منها تنطبق عليه هذه الصفة « بحر المذهب » في الفروع للشيخ عبدالواحد بن اسماعيل الروياني الشافعي المتوفى سنة ٥٠٢ هـ ، وقد وصفه صاحب كشف الظنون (ص ٢٢٦) بانه « بحر كاسمه » .

(٣٣) ما بين القوسين منقول من كلام المسعودي (نقله الشيخ ابراهيم سليمان العاملي : الاوزان والمقادير [صور ١٩٦٢] ص ٢٨) .

(٣٤) يبلغ الوزن النوعي للذهب ١٩ر٣ والوزن النوعي للفضة ١٠ر٥ اي ان نسبة الوزن بينهما يمكن ان تقوم ب (١ : ٢) بينما تعتبر النسبة الشرعية العرفية هي (١٠ : ٧) كما في النص ، و (٢ : ٣) كما في اصول اخرى ، والفرق بينهما يسير ، فدرهم الفضة على اساس النسبة الاولى ٩٧ر٢ غراماً ، وهو على اساس النسبة الثانية ٢٨٢ر٢ غراماً (فالترهنتس : الاوزان والمكاييل الاسلامية ص ١٠) وكلا النسبتين عرفي ، لا ينطبق على وزنيهما الحقيقيين . (٣٥) في الاصل : درهم .

(٣٦) وتساوي على وجه الدقة ١٤٥٧١٤ و ٢٨٥٧١٤ من الدرهم .

(٣٧) انفرد المؤلف بنقله هذا النص ، ولذلك فانه صرح بنقله اياه من غير كتب الفقه ، وهي المعتمدة في مثل هذه المباحث . وتذهب نصوص فقهية عديدة الى ان زنة الدرهم الشرعي هي ٨ حبة ، باعتبار انه يتألف من ٦ دوانيق زنه كل منها ٨ حبات (انظر مثلاً العاملي : الاوزان والمقادير ص ٣٢) . وبما ان حاصل ضرب ٦٠ x ١٠٠ (وهو عدد حبات القمح المساوية لوزن حبة خردل واحدة) يساوي ٦٠٠٠ فان هذا العدد يمثل عدد حبات القمح في المثقال نفسه ، على ما تقدم . وقد حل المؤلف الاختلاف بين الروايتين بان اعتبر اجزاء حبة الخردل ٧٠ لا ١٠٠ ليصبح حاصل ضربها ٤٢٠٠ وهو عدد حبات القمح في الدرهم الشرعي . ومن هذا نرى ان الحبة تمثل شيئاً يختلف اختلافاً كبيراً باعتبار وحدة الوزن ، فهناك حبة بمعيار الفضة واخرى بمعيار الذهب ، وحبة من المثقال وغيرها من الدرهم الخ . وانظر دائرة المعارف الاسلامية ، مادة « حبة » بقلم E. V. Zambaur .

(٣٨) طبرية : بليدة مظلة على البحيرة المعروفة ببخيرة طبرية . . من أعمال الاردن في طرف الفور . والنسبة اليها طبراني ، لا طبري ، والاخير منسوب الى طبرستان في ايران (ياقوت : معجم البلدان ١٨/٤) وعلى هذا استند الابنستاس ماري الكرمل في نفيه ان تكون الدراهم مما

أنه كلام صاحب التهذيب في كتاب الإقرار - وبغلية ، وهي منسوبة إلى بلد يقال له رأس البغل^(٣٩) ، وخوارزمية ، وغير ذلك .

وكانت زنة الطبرية - فيما قاله بعضهم - ثمانية دنانير ، وفيما قاله الجمهور أربعة . وزنة البغلية ، فيما قاله الأول : أربعة دنانير ، وفيما قاله الجمهور في كتاب الإقرار^(٤٠) وغيره : ثمانية دنانير ، وزنة الدرهم الخوارزمي أربعة دنانير ونصف .

قال أصحابنا^(٤١) : وكان غالب ما يتعامل به من أنواع الدراهم في عصر النبي - صلى الله عليه وسلم - والصدر الأول بعده ، نوعان من أنواع الدراهم ، الطبري والبغلي . قال البندنجي^(٤٢) وصاحب البحر حكاية عن رواية أبي عبيد القاسم بن سلام^(٤٣) : وكانت الزكاة تجب في صدر الإسلام في هاتين منها ، فلما كان في زمن بني أمية أرادوا ضرب الدراهم فظفروا في

ضرب في طبرية ، مؤكدا ضربها في طبرستان (النقود العربية وعلم النميات ص ٢٤) ويؤيد هذا الرأي أن الدراهم كانت مما يضربه الفرس لالروم ، وكانت الأردن جزءاً من أملاك الدولة الرومانية ، التي يجري التعامل فيها بالدنانير لا الدراهم .

(٣٩) اختلف المؤرخون في سبب هذه النسبة الغريبة ، فذهب بعضهم إلى ما ذكره المؤلف ، وزاد عليه أن البلدة اسمها بغلي ، وهي قريبة من الحلة (الكرمل) : النقود العربية ص ٢٢ عن مجمع البحرين) وأضاف آخرون إلى أنها « مدينة قديمة من بابل يقال لها بغل متصلة ببلد الجامعين ، وجد فيها حفرة فيها دراهم واسعة » (المقرئ : شذور العقود تعليق السيد علي بحر العلوم ص ٥٠ عن السرائر لابن ادریس) ولم أقف على خبر هذه المدينة ، ومن الثابت أن البابليين لم يتعاملوا بالنقود أصلاً وإنما باووزان الفضة ، فالظاهر إذن أنها نوع من الدراهم الفارسية القديمة المستعملة في العراق آنذاك ، يوعيد هذا قول المقرئ « هي من دراهم فارس » وذهب آخرون (شذور العقود ، تعليق السيد بحر العلوم عن برهان قاطع والمصباح ص ٤٩) إلى إنها منسوبة إلى رجل اسمه رأس البغل ، قيل أنه ملك (أو رأس) اليهود ، وأنه ضربها بعد أن بنى بيتاً للنار في بعض مدن فارس (كذا مع أنه كان يهودياً لا مجوسياً) وهذا يدل على أن ضربه لها كان في عصر قبل الإسلام ، ولكن تشير رواية أخرى (شذور ٤٨) إلى أن رأس البغل هذا كان ضارباً مشهوراً ضربها لعمر بن الخطاب على سكة كسروية في الإسلام . ولم تقف على خبر لرأس البغل هذا ، على أهمية منصبه وعمله ، في غير هذه الإشارة ، مما يرجح كونها موضوعاً تاماً ، ونص الرواية على أنها سكة كسروية يشير إلى أنها منسوبة إلى كسرى الأول الساساني (٥٣١ - ٥٧٩ للميلاد) فتكون قد ضربت في ذلك العهد أصلاً ، ويجوز أن عمر ضرب النقود على شكلها ، فعرفت باسمها ، ولكن ليست ثمة نماذج من هذه الدراهم في متاحف العالم اليوم (عبد الرحمن فهمي محمد : فجر السكة العربية ٣١) .

(٤٠) يريد بكتاب الإقرار أحد الكتب التي تنقسم إليها المؤلفات الفقهية الباحثة في الفروع ، ويحتوي عادة - على فصول ومباحث ، وليس موءلاً بعبئنه .

(٤١) يريد : الشافعية .

(٤٢) هو محمد بن هبة الله بن ثابت البندنجي الشافعي ، المعروف بفتيحه الحرم ولد في البندنجين (مندلي الحالية قرب بغداد) وصاحب إباحات الشيرازي ، وجاور بمكة نحواً من أربعين سنة ، وتوفي باليمن سنة ٤٩٥ هـ ، ومن آثاره « الجامع » و « المعتمد » وكلاهما في فروع الفقه الشافعي ، وكلاهما مخطوط ، ولا نعرف من أيهما نقل الموءلف . الزركلي : الأعلام ٣٥٥/٧ وكحالة : معجم الموءلفين ٨٩/١٢ .

(٤٣) الأموال ص ٥٢٤ .

التعقب (٤٤) ، فإن هم ضربوا أحدهما بمفرده أضر ذلك بأرباب الأموال أو أهل السهلين من الزكوة، فجمعوا الدرهمين (٣ ب) وقسموهما درهمين فخرج من ذلك كل درهم ستة دنانير .

والدائق على المشهور من جبات الشعر الموصوف ثمان جبات وخمسة جبة (٤٥) . وقد زعم بعضهم ان الدائق كالدينار لم يختلف في جاهلية ولا اسلام ، ونسب مثل ذلك الى ابن شريح في الدراهم لكن المذهب فيه خلافه .

وقد اختلف في الجامع بين الدرهمين وقسمهما درهمين ، فذكر الماوردي : انه عمر رضي الله عنه (٤٦) ، وقال غيره : انه زياد بن أيه ، وقيل الحجاج في زمان عبد الملك بن مروان (٤٧) . واذا عرف ذلك خلع منه ان المراد عند الاختلاف في زيادة المثقال والدرهم ، وبعضهما الى ما ذكر من العيار فيه يقع الاعتبار ، وسنذكر من قصة الرشيد مع الامام مالك - رضي الله عنه - ما يؤيد بعض ذلك ان شاء الله تعالى .

وأما القول في المكيال ، فالملأوف منه في عصر النبي صلى الله عليه وسلم ومحل اقامته كما جاءت به الاخبار ، الى المد ، والفراق والعرق . فالمد على ما ذكره أصحابنا زنته رطل وثلاث بالرطل البغدادي ، والصاع أربعة أمداد باتفاق ، فيكون خمسة أرطال وثلاث بالبغدادي . وقد ذكر أصحابنا ان الخليفة الرشيد حج ومعه أبو يوسف رحمهما الله تعالى - فلما دخل المدينة - على ساكنها افضل الصلاة والسلام والرحمة - جمع بينه وبين الامام مالك فسأل أبو يوسف مالكا عن الصاع ، فقال : خمسة أرطال وثلاث . فأنكر أبو يوسف ذلك لأن أبا حنيفة رحمه الله يرى انه ثمانية أرطال بحديث ورد فيه ضعف أصحابنا ، وأولوه على تقدير صحته (٤٨) ، فاستدعى مالك

(٤٤) في الأموال : في العواقب .

(٤٥) أشار الى هذا المقريري (شذور العقود ص ٥) وقد ذكر المؤلف قبل سطور ان الدرهم الشرعي يساوي ستة دنانير ، وكان قد ذكر سابقاً ان هذا الدرهم يساوي خمسون جبة شعير وخمسان ، فاذا قسمنا هذا الرقم على ستة كان الناتج ما ذكره هنا وهو ثمان جبات وخمسان ، وفي مصادر أخرى ان الدائق يساوي ثمان جبات حسب ، (العالمى : الاوزان والمقادير ص ٣٣) فيكون الدرهم اذن ٤٨ جبة .

(٤٦) الماوردي : الاحكام السلطانية (مصر ١٩٦٠) ص ١٥٣ .

(٤٧) ذكر ذلك الماوردي ايضاً ص ١٥٤ .

(٤٨) نقل ابن سلام عن ابي عبيد سبب رأي أهل العراق من ان الصاع ثمانية أرطال « لأنهم سمعوا ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يفتسل بصاع ، وسمعوا في حديث آخر : انه كان يفتسل بثمانية أرطال لهذا » (الأموال ٥١٩) وحاول هنتس التوفيق بين رأي أهل العراق (وهو رأي أبي حنيفة) ورأي أهل الحجاز (ومنه رأي مالك والشافعي) معتبراً ان ال ١٥ رطل مدني (نسبة للمدينة) تساوي ٨ أرطال بغدادية ، (المكايل والاوزان الاسلامية ٦٣) وبهذا فلا عبرة في تأكيده على ان الرطل البغدادي كان يساوي الرطل الشرعي (ص ٣٥) لانه ذكر في موضع آخر ان الرطل كان يزن في المدينة ١٥ رطل ببغداد ، واذا ضربنا ١٥ في ١/٢ ظهر ان الناتج هو ٧٫٥ ، (٨ تقريباً) وهذا يعني ان سبب الاختلاف بين الروايتين هو عدم تحديد وزن الرطل نفسه .

رحمه الله أهل المدينة وسأل كل واحد منهم أن يحضر صاعه معه ، فاجتمعوا ومع كل واحد منهم صاعه ، يقول : هذا ورثته عن أبي ، وحدثني انه ورثته عن جدي ، وانه كان يخرج به زكاة الفطر الى النبي - صلى الله عليه وسلم - فوزنه الرشيد فاذا هو خمسة ارطال وثلث ، فرجع أبو يوسف الى هذا لظهوره واشتهاره في المدينة فعم .

واختلف النقلة في الرطل البغدادي ، قيل : انه مائة وثمانية وعشرون درهماً ، وقيل مائة وثمانية وعشرون وأربعة أسباع درهم ، وهذا الذي صححه النووي^(٤٩) ، وقيل مائة وثلثون درهماً وهو الذي تقتضيه أمداد الشيخ الامام أبي اسحاق صاحب المذهب^(٥٠) والمصحح عند غيره ، وهو الذي تقوى في النفس صحته بحسب التجربة ، لأنه أحضر الي من يوثق به من الفقهاء العدول الورعين مثلاً من خشب مخروط لم يشقق ولم يسقط منه شيء ، وأخبرني انه عايره على مد الشيخ الامام العلامة محب الدين الطبري^(٥١) شيخ الحرم الشريف بمكة - حرسها الله تعالى - في وقته ، وان الشيخ محب الدين المذكور ذكر انه عايره على مد صحيح عنده بالسندانة معاير على ما عوיר به مد النبي صلى الله عليه وسلم ، فامتحنه بما قال بعض أصحابنا وغيرهم ان به يقع المعيار وهو الماش والعدس ، فوجدت كيله بهما^(٥٢) يزيد على الماش زيادة كثيرة يغلب على الظن ان القول فيه شيء ، اللهم الا أن يكون الماش والعدس بالبلاد المصرية أثقل من ذلك في غيرها ، فيكون الخلل حصل في ذلك ، ويبعد كل البعد أن يكون الرشيد قد عاير الصيعان المحضرة اليه بذلك ، لفقدان الجنسين^(٥٣) في المدينة في الصدر الأول ، كما دلت عليه الأخبار . ولأجل ذلك اعتبر من المد^(٥٤) المذكور بالشعير الصعيدي المغربي المتقى من الطين ، وان كان فيه حبات من القمح يسيرة فصح الوزن المذكور به لكن من غير فرك الشعير ولا اسقاط شيء من جرمه . فكيل المد المذكور ثم وزن فجاء زنته مائة وثلاثمائة وسبعون درهماً وثلث درهم بالمصري^(٥٥) ، ثم وزن من الشعير المقدار المذكور ووضع في المد المذكور فكان تقديره من غير زيادة عليه ، وكان

(٤٩) النووي ، يحيى بن شرف بن مري الدمشقي الشافعي في كتابه « المجموع شرح المذهب » ج ٦ ص ١٦ .

(٥٠) يريد الشيخ أبي اسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الفيروزي الشافعي الشيرازي المتوفى سنة ٤٧٦ هـ ، وهو من أشهر فقهاء الشافعية في عصره ، وولى تدريس النظامية ببغداد ، وله كتب مهمة ، منها « المذهب في الفروع » وقد طبع . السبكي : طبقات الشافعية الكبرى ٨٨/٣ .

(٥١) أحمد بن عبدالله بن محمد الطبري المكي الشافعي ، محب الدين ، أبو العباس فقيه فاضل ، له تأليف عديدة في علوم القرآن والحديث والفقه والسيرة ، ولد بمكة سنة ٦١٥ هـ وتوفى بها سنة ٦٩٤ هـ . ابن تفردي : المنهل الصافي والمستوفي بعد الوافي (القاهرة ١٩٥٦) ج ١ ص ٣٢٠ .

(٥٢) ربما كان من الصواب قوله : فوجدت كيله بهما يزيد على الشعير .

(٥٣) يريد العدس والماش .

(٥٤) كذا في الاصل ، ولا وجه لـ (من) هنا . (٥٥) اي بالدرهم المصري .

ذلك بحضرة جماعة من أهل العلم الاخيار، ففرحت بذلك وفرحوا فرحاً شديداً . ومنه يظهر صحة قول من ادعى ان الرطل البغدادي مائة وثلاثون درهماً^(٥٦) ، وبه يظهر أيضاً صحة صنع الدرهم الموجودة حينئذ بمصر المحروسة^(٥٧) . وان الذي يقع به العيار الشعير الصعيدي وما هو مثله في الحبة لا ما قيل من العدس والماش وغيرهما ، والله أعلم .

وأما الفرق — بالفاء وتحريك الراء واسكانها — فهو ستة عشر رطلاً (و ع ب) كما قاله العيني^(٥٨) في كتاب الأشربة^(٥٩) ، وأراد بالرطل الرطل البغدادي لأنه جاء في رواية أبي داود في حديث كعب بن عجرة أن النبي — صلى الله عليه وسلم — قال له : أو اطعم^(٦٠) ستة مساكين فرقاً من زبيب^(٦١) . وجاء في رواية البخاري ومسلم : أو اطعم^(٦٢) ثلاثة أصح . فدل ذلك^(٦٣) على ان الفرق ثلاثة أصح^(٦٤) اذ القصة واحدة، والثلاثة أصح [أو]^(٦٥) ستة عشر رطلاً بالبغدادي^(٦٥) كما ذكرناه والله أعلم .

وأما العَرَق — بالعين — فانه ستون مداً [أو]^(٦٦) خمسة عشر صاعاً ، كما دل عليه حديث الأعرابي الذي جامع أهله في رمضان^(٦٧) .

(٥٦) اعتمد المؤلف في تجربته هذه على قاعدة ان المد يساوي رطلاً وثلاثاً ، (من الشعير) وبما ان وزن المد هو ١٧٣ ١/٢ درهماً شرعياً على ما تأكد لديه عملياً ، فانه طرح منه ثلثه ، فكان الناتج هو ١٣٠ درهماً بالضبط . وقد اثبتت الدراسات الحديثة لصنع الدراهم المكتشفة (هنتس ص ١١) ان وزن درهم الكيل الشرعي الواحد ١٢٥/٣ غراماً ، فيكون وزن الرطل الشرعي هو ٤٠٦٢٥ غراماً .

(٥٧) تصريح المؤلف بتطابق وزني الدرهمين الشرعي والمصري في أيامه على ما اثبتته التجربة ، يدل على استمرار العمل بالدرهم الشرعي حتى القرن الثامن للهجرة (١٦ م) على الأقل ، على الرغم من تحديد الدرهم المصري في العهد الفاطمي بـ ٣١٢٣ غراماً ولا ندرى الى عهد استمر الاخذ بالوزن الشرعي المذكور، الا ان الوزن الفاطمي هو الذي استمر في النهاية حيث يزن الدرهم في الوقت الحاضر حسب تقويم الحكومة المصرية الرسمي ٣/١٢ غراماً . (انظر المصدر المذكور ص ١٢) .

(٥٨) هو محمود بن احمد بن موسى العيني الحنفي، بدر الدين (ولد سنة ٧٦٢ هـ ، وتوفي سنة ٨٥٥ هـ) من كبار مؤرخي عصره ومحدثيه وفقهائه ، وله مؤلفات شتى . انظر الزركلي : الاعلام ٢٨/٨ وكحالة : معجم المؤلفين ١٥٠/١٢ .

(٥٩) كتاب الاشربة احد اقسام كتابه الكبير الذي عنوانه « عمدة القاري في شرح البخاري » وهو مرتب بحسب كتب صحيح البخاري وابوابه .

(٦٠) في الاصل : أو طعم .

(٦١) الاموال ص ٥٢٠ وفيه : فرقاً من طعام .

(٦٢) في الاصل : فدل على ذلك .

(٦٣) صحيح مسلم ، كتاب الحيض ٤١ والحج ٨٢ و٨٣ وصحيح البخاري ٦ واحمد بن حنبل ١١٦/٢ .

(٦٤) زيادة يقتضيها السياق .

(٦٥) في سنن أبي داود ، كتاب الطهارة ٩٦ : الفرق ستة عشر رطلاً .

(٦٦) زيادة يقتضيها السياق .

(٦٧) البخاري : صوم ٣٠ نفقات ١٣ ادب ٦٨ ، ٩٥ ، الكفارات ٢ ، ٤ مسلم : صيام ٩١ ابو داود : صوم

وأما الأردب فلم يكن - فيما نعلمه - في محل إقامة النبي صلى الله عليه وسلم ، بل هو من مكابيل مصر . قال صلى الله عليه فيما خرج مسلم عن أبي هريرة^(٦٨): منعت العراق درهمها وققيزها، ومنعت الشام مدها ودينارها - وهو بضم الميم واسكان الدال - ومنعت مصر أردبها ودينارها، وعدتم من حيث بدأتم ، شهد على ذلك لحم أبي هريرة ودمه . وبهذا الخبر قال الامام في سبب الشرط الذي يفسد البيع^(٦٩) : انه مكيال من مكابيل مصر ، واللفظ من لغة أهله . وقيل : انه يسع^(٧٠) أربعة وعشرين صاعاً ، والنووي أطلق حكاية ذلك ، والتجربة تقتضي خلاف ذلك ، فالأردب عندنا^(٧١) ست وبيات ، وكل وية أربعة أرباع^(٧٢) ، فجملته أربعة وعشرين ربعا ، والربع أكثر من الصاع بأكثر من الثلث ثلثين^(٧٣) . بل نقل بعض مشايخي^(٧٤) رحمه الله عن قاضي القضاة سيد المتورعين عماد الدين بن السكري^(٧٥) رحمه الله ، حين كان يخطب بمصر خطبة النطر ، انه يقول في ضمنها : والصاع قد حان بأقداحكم هذه سالماً من الطين والعيب والغلط^(٧٦) ولا يجري في بلدكم هذا الا القمح . لكن لما حضرنا من المد المتقدم ذكره الأبيان^(٧٧) منه اكبر كيلاً من القمح .

٣٧ ، طلاق ١٧ الدارمي : صوم ١٩ الموطأ ٢٨، ٢٩ ابن حنبل ٢/٢٠٨ ، ٢٤١ وفي تحديد وزن العرق اختلافات اجملها القسطلاني في شرحه لصحيح البخاري بقوله « زاد ابن ابي حفصة فيه خمسة عشر صاعاً وفي حديث عائشة عنه ابن خزيمة فاتي بعرق فيه عشرون صاعاً ، وفي مرسل عطاء عند مسدد : فأمر له ببعضه وهو يجمع بين الروايات ، فمن قال : عشرين ، أراد أصل ما كان فيه . ومن قال خمسة عشر أراد قدر ما تقع به الكفارة . قال ابو هريرة او الزهري او غيره (والعرق الممثل) بكسر الميم وفتح الفوقية : الزنبيل الكبير يسع خمسة عشر صاعاً » . ارشاد الساري الى صحيح البخاري ٣/٣٠٦ .

(٦٨) مسلم : الفتن ٣٣ ، ابو داود : الامارة ٢٩ .

(٦٩) لم نتأكد من اسم الامام الذي أراد ، واطلاق لفظ الامام من فقيه شافعي ، دون ذكر عنوان كتابه كما فعل المؤلف - يدل على ان المقصود به الامام الشافعي صاحب المذهب ، والكتاب هو كتابه « الام » ، ورغم ذلك فليس في هذا الكتاب (كتاب البيوع) مثل هذا النص ، او باب يحمل هذا العنوان .

(٧٠) في الاصل : يبيع .

(٧١) يريد في القاهرة دون غيرها من مدن مصر في عهده ، فان القلقشندي اشار الى وجود عدد من الارادب في المدن المصرية ، متفاوت في سمعتها فتفاوتاً بيناً . قال « وبنواحيها بالوجهين القبلي والبحري ارادب متفاوتة يبلغ مقدار الارادب في بعضها احدى عشرة وية بالمصري فأكثر » (صبح الاعشى في صناعة الانشا ، دار الكتب ، ٣/٤٤١) .

(٧٢) اي ارباع الويه .

(٧٣) يريد الصاع الشرعي كما سيأتي .

(٧٤) في الاصل : مشايخ .

(٧٥) هو عبد الرحمن بن عبد العلي المصري الشافعي المعروف بابن السكري ، ولد بمصر سنة ٥٠٣ هـ وولي القضاء بالقاهرة وخطابها ، وحدث وافتى ودرس ، وتوفي في سنة ٦٢٤ هـ ومن آثاره شرح صحيح مسلم ، وغيره . كحالة : معجم المؤلفين ٥/١٤٤ .

(٧٦) الغلت : لغة في غلط ، وهو في الحساب خاصة (تاج العروس) .

(٧٧) الابيان : جمع وية .

بل أحضر الى أمداد أخر يذكر أهلها (انها)^(٧٨) معايرة على ما عير على مد رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ، فوجدت زيادة على المذكور، ومع ذلك لا تبلغ أربعة منها ربع وية بل تنقص بعضها كثيراً .

ووجدت في دار الحسبة بمصر حين وليتها^(٧٩) كيلاً من نحاس مفرغ واحده^(٨٠) (و ٥ آ) منقوش على دايره في ضمن سطرين : بسم الله الرحمن الرحيم . عمل في ايام الملك العزيز^(٨١) خلد الله ملكه برسم الفقيه الامام العالم الزاهد شهاب الدين متولي حبة المسلمين أعز الله أحكامه . عير هذا المد على صاع رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى آله . حرر على الأصل المحقق ثم اعتبر بالماء الصافي فوافق وزنه بالماء ثلاثمائة وسبعة وثلاثين درهماً ، وذلك بتاريخ الثامن من ربيع الأول سنة أحد وسبعين وخمس مائه^(٨٢) .

والأردب المصري منه^(٨٣) يتركب ، لأنه^(٨٣) يسع ممسوحاً من حب الخردل أو البرسيم ثلثي قدح ، كل أربعة وعشرون منه^(٨٤) وية بالمصري ، والأردب منه يكون مائة وأربعة وأربعين كيلاً^(٨٥) .

ووقع في نفسي انه انما جعل^(٨٦) [كذلك]^(٨٧) لتكون نسبته من الأردب نسبة الدرهم من

(٧٨) في الأصل : ان .

(٧٩) في الأصل : وليها .

(٨٠) لعله يريد : داخله .

(٨١) يريد الملك العزيز عماد الدين عثمان بن صلاح الدين يوسف الايوبي بدا حكمه نائباً عن ابيه في مصر ، وعند وفاة ابيه بدمشق ، استقل بملك مصر سنة ٥٨٩ هـ ودام في الحكم حتى وفاته سنة ٥٩٥ هـ . ابن خلكان : وفيات الاعيان ٣١٤/١ وابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة ١٢٠/٦ .

(٨٢) كذا في الأصل ، وهو لا يتفق مع تاريخ ملك العزيز المذكور ، لانه تولى الحكم بمصر سنة ٥٨٩ هـ كما ذكرنا ، ويبعد ان يكون هذا في اثناء نيابته عن ابيه لانه ولد سنة ٥٦٧ هـ ، فيكون عمره في سنة عمل الكيل اربع سنين ، ولم يكن قد عهد اليه بشيء آنذاك ، ومن المحتمل ان يكون التاريخ الصحيح هو : سنة احدى وتسعين وخمس مائة .

(٨٣) الضمير عائد الى المد .

(٨٤) الضمير عائد الى المد ايضاً ، وهذا يعني ان الوية = ١٦ قدماً ، وهو ما تجمع عليه المصادر : انظر هنتس .

(٨٥) ايضاح ذلك : ان المد = ١/٢ قدح ، فكان المد الشرعي المذكور يملء بالحبوب ، ويزاد عليه ثلثه فيحصل القدح ، وبما ان الوية = ١٦ قدماً ، فان مضروب هذا العدد في عدد ويات الاردب الواحد وهو ٦ = ٩٦ قدماً في الاردب (وهو ما تواءمه المصادر ايضاً) . وبما ان الاردب = ١٤٤ كيله يكون القدح = ١/٥ كيله ، وتكون الوية الواحدة = ٢٤ كيله . وربع الوية = ٦ كيلات . وقد تقدم قول المؤلف ان ربع الوية يزيد على الصاع الشرعي بثلث وثلثي الثلث ، اي ان الربع = ١٥٦ صاعاً ، وبما ان الصاع = ٤ امداد ، والمد = ١/٢ قدح - كما تقدم - يكون الصاع الواحد = ٢٦ قدماً ، بينما الربع = ٤٠ قدحاً ، وهو يتفق مع نسبة الصاع من الربع التي ذكرها المؤلف تماماً .

(٨٦) في الأصل : يجعل .

(٨٧) زيادة يقتضيها السياق .

الرطل المصري ، اذ هو مائة واربعة درهماً [أو] اثنا عشر اوقية ، كل اوقية اثنا عشر درهماً . قال بعضهم : واتفق الناس على ان الرطل اثنا عشر اوقية وانما اختلفوا في قدر الأوقية ما هو ، والله أعلم .

وأما الذراع فلما أظفر به مبيناً في كلام اصحابنا الا في مسألة القصر^(٨٨) ، اذ قالوا : هي أربع برد ، كل برید - على المشهور - أربع^(٨٩) فراسخ ، والفرسخ ثلاثة أميال بالهاشمي ، ومجموع ذلك ثمانية وأربعون .

والميل الهاشمي منسوب الى هاشم بن عبد مناف بن قصي جد رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فاته الذي قدر أميال البادية وبردها، وهو بالخطا أربعة آلاف خطوة^(٩٠) ، كل خطوة ثلاثة أقدام ، فالميل اذاً اثنا عشر ألف قدم، وهو بالأذرع ستة آلاف ذراع^(٩١) ، كل ذراع أربعة وعشرين اصبعاً معترضات ، والأصبع ست شعرات ، أو ست شعرات من شعر البغل لأنها مناسبة . ولم يذكر الأصحاب مثل ذلك حيث تكلموا في ضبط الدرهم والمثقال بالشعر لأن العمدة تتم على الوزن ، والعمدة هنا على المساحة، وهي تنضبط بشعر البغل ، ومن ذلك يؤخذ الذراع عند النزاع في قدره . وقد ذكر الأصحاب الذراع في المسابقة لانه جاء ذكره في الخبر فيها . وذكره أيضاً في ضبط القلتين من الماء اذا اريد معرفتها في الارض من غير وزن . وتعرض له بعضهم في باب خراج السواد في ضبط الأجرة ، وغير ذلك ، لكنهم لم يتعرضوا لضبطه الا في الموضع الذي ذكرته والله أعلم بالصواب فيما ذكرناه وغيره . واليه المرجع والمآب .

قال المصنف رحمه الله : وكان تعليق هذه بجملتها في ليلة يسفر صباحها عن سادس عشرين شهر صفر سنة ثلاث وسبع مائة . وقد علقه لسيدنا ومولانا القاضي^(٩٢) منصور بن سعيد القبانى غفر الله له ولوالديه ولجميع المسلمين .

(٨٨) أي مسألة السفر الذي يجوز فيه قصر الصلاة ، وهي من المسائل التي تكلم عليها الفقهاء لتعلقها بامور العبادات .

(٨٩) كذا والصواب : أربعة .

(٩٠) اختلف الاقدمون بشأن تحديد الميل واجزائه ، ونقل ياقوت في معجم البلدان (٣٦/١) دار صادر بيروت (١٩٦٥) شيئاً من اختلافهم ، وخلاصته ان بعضهم رأى ان الميل = ٤٠٠٠ ذراع (الذراع ٢٤ اصبعاً) ورأى آخرون انه = ٣٥٠٠ ذراعاً باعتبار ان الفرسخ (وهو ٣ اميال) = ٩٠٠٠ ذراعاً . وهو عند آخرون ٢٣٣٣ خطوة باعتبار ان الفرسخ ٧٠٠٠ خطوة .

(٩١) لم يتعرض القدماء الى تحديد الخطوة بخلاف الذراع ، وقد حدد المؤلف هنا نسبتها الى الذراع ، فالميل = ٤٠٠٠ خطوة في تقديره ، وهو = ٦٠٠٠ ذراع ، او ١٢٠٠٠ قدم ، وهذا يعني ان الخطوة = ١/٥ ذراع والذراع الواحد = ٢ قدم .

(٩٢) في الاصل : القاضي .